حركة الأحرار اليمنيين وعقيدتها الإصلاحية
(١٩٤٤-١٩٤٨م)

د. عبد العزيز بن قائد سيف*

إن فئة ما من الفئات الاجتماعية تشعر بالحاجة إلى أيديولوجية حين يكون في مواجهتها تحدّ خارجي أو داخلي، أو حين تكون على أهبة مباشرتها للعمل السياسي بشكل جماعي.(١) من خلال هذه المقالة التاريخية سوف نسلط الضوء على حركة الأحرار اليمنيين (١٩٤٤ - ١٩٤٨م)، وفكرها الإصلاحي في اليمن الإمامية، ونتائجها التي كانت منها قيام الحكومة الدستورية عام ١٩٤٨م.

حركة الأحرار اليمنيين :

من أهم التطورات التي شهدها اليمن قرب نهاية الحرب العالمية الثانية : مولد حركة الأحرار اليمنيين، كحركة فكرية سياسية واجتماعية. ومن الواضح أن السياسة القمعية، التي انتهجتها السلطات الإمامية ضد عناصر المعارضة الوطنية، كانت قد أجبرت الكثيرين منهم على النزوح إلى الشطر الجنوبي من الوطن. ففي ١٤ ابريل، نزحت إلى عدن بعض العناصر القبلية المنشقة عن الحكم الإمامي بزعامة الشيخ مطيع دماج.(٢) وفي العام نفسه، غادرت اليمن نخبة من المثقفين وعلى رأسهم الأستاذ أحمد محمد نعمان، والقاضي محمد محمود الزبيري، اللذان استطاعا أن ينقلا مسرح الحركة المطلبية للمعارضة الوطنية إلى هناك حيث يمكن أن يكون لها صدى أبعد وتأثير أشد. وفي هذه الأثناء أخذت شخصيات سياسية أُخرى تتوجه بأعداد كبيرة نحو عدن والقاهرة، حيث شكلت هناك بدايات متواضعة لتجمعات سياسية وروابط ثقافية مناوئة للنظام الإمامي.

وفي الوقت الذي كانت فيه حركة المعارضة في ظل الحكم الإمامي داخل اليمن تعاني الكثير

---

* مدرس بقسم التاريخ - جامعة صنعاء.

(١) كارل مانهايم : الأيديولوجية والطوباوية، ص ص ٢١ - ٢٢.

(٢) سلطان ناجي : «دور صحيفة فتاة الجزيرة في الدعاية والتحريض لثورة ١٩٤٨ في صنعاء»، دراسة مخطوطة، ص ٣.

(٣) Fred Halliday, Arabia Without Sultans, P.97.

من ويلات التهديد والعسف الإمامي، كانت مدينة عدن في الشطر الجنوبي من الوطن تشهد مولد حركة الأحرار اليمنيين، التي جاءت تجسيداً لتلاحم سياسي بين القوى التقليدية والقوى المؤيدة للحداثة. وكان العمل السياسي في بداياته الأولى يقتصر على نشاطات ثقافية محدودة في إطار نواد ثقافية وجمعيات خيرية تضم المئات من اليمنيين اللاجئين في مستعمرة عدن حينذاك.[1] وعلى إثر إعلان تأسيس «حزب الأحرار اليمني» في شهر مايو ١٩٤٥م، اكتسب طابعه الاندفاعي تأييداً واسعاً، وانضم إليه السيدان زيد بن علي الموشكي، وأحمد بن محمد الشامي، اللذان أصبحا من أعضائه النشطين.[2] وهكذا أضحت مدينة عدن مركزاً لإقامة عدد من المثقفين اليمنيين، الذين نالوا قسطاً من الحرية السياسية، مكنتهم من القيام ببعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف المحلية كـ«فتاة الجزيرة»، و«صوت اليمن»، لسان حال المنشقين السياسيين القادمين من الشطر الشمالي، ومنبر الدفاع عن قضيتهم.

وعلى أساس هذه المبادىء، بادرت شخصيات قومية عربية، في القاهرة، إلى تأييد الأحرار اليمنيين، وكان من أهمهم: الأمير شكيب أرسلان.[3] وظلت عدن بؤرة لنشاط المعارضة الوطنية، والقاهرة أيضاً ملجأ للأحرار اليمنيين، ومن بين المعارضين البارزين نذكر الأستاذ أحمد المسمري، والأستاذ أحمد الحورش والأستاذ محيى الدين العنسي، الذين غادروا اليمن إثر تصاعد موجة القمع وشمولها، واستقروا في مصر.[4] إلا أن قرب عدن من صنعاء، جعلها المركز المثالي لتوسع نشاط حركة المعارضة، ومراقبة تطورات الأحداث السياسية في اليمن عن كثب.

ومع أن حزب الأحرار اليمني في برامجه يعتبر تجمعاً لخط المعارضة الحضرية في مدن اليمن الرئيسة كـ«صنعاء، وذمار، وإب، وتعز، وذبحان، والحديدة، وعدن» إلا أنه ضم في عضويته شرائح اجتماعية متباينة الأهداف والمشارب، أي مثقفين وتجاراً وسادة وقضاة وشيوخاً وضباطاً، فضلاً عن عدد متواضع من العمال المهاجرين. وبالرغم من اختلاف الأعضاء في الأصول الاجتماعية، والميول السياسية، إلا أنهم كانوا يجمعون على ضرورة مواصلة الكفاح ضد حكومة الإمام يحيى، واستمرارية مطالبهم بالإصلاح في اليمن مهما كلف الثمن.

وفي أواخر عام ١٩٤٤، بدأت المعارضة تأخذ أسلوباً جديداً يتجلى في تقديم المذكرات المطلبية، التي كان يرسلها الأحرار من عدن تباعاً إلى صنعاء. كما خصصت جريدة «فتاة الجزيرة» باباً خاصاً بشكاوى المعارضة ومطالبها الإصلاحية تحت عنوان «بريد اليمن». وفي العدد (٢٤٠)، قدم الأحرار مذكرة طويلة عرضوا فيها مطالبهم وذلك على النحو التالي:

---

(١) علوي عبدالله الظاهر: «الهيئات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية والسياسية»، مجلة الاكليل (صنعاء)، العدد الأول، السنة السادسة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ص ١٦٨.

(٢) مركز الدراسات والبحوث اليمني: ثورة ٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص ٣٠٣.

(٣) B.R.Bidham, ed., Contemporary Yemen: Politics And Historical Background, P.37.

(٤) Robert Stookey, Yemen The Politics of The Yemen Arab Republic, P.218

١ - إنصاف الفلاح اليمني .
٢ - إنارة البلاد بالكهرباء .
٣ - إنشاء المدارس بما فيها مدارس البنات .
٤ - استغلال الثروات الوطنية وإنشاء الشركات الوطنية .
٥ - إلغاء التنافيذ والخطاط وتولي العمال والحكام أمر القضاء، وتأمينٌ حقوق القضاء .
٦ - إلغاء الأمر القائم بحبس كثير من الأبرياء والمسجونين .
٧ - تأليف هيئة شورى من رؤوس البلاد وشيوخ القبائل .[١]

ومن الطبيعي أن هذه المطالب والتوجهات تشكل محور عمل رئيسي قادر على استقطاب شتى الاتجاهات الإصلاحية والمعارضة في اليمن. ويذكر الدكتور علي أحمد زيد أن أول أزمة واجهتها المعارضة في عدن، هي حظر السلطات البريطانية لنشاطها السياسي واجبارها على أن تعيد النظر في تسميتها الجذرية، حيث لم يعد «حزب الأحرار اليمني» الإطار للمعارضة تقتصر على جماعة من المثقفين والعلماء، بل من الأفضل قيام «جمعية يمانية كبرى» قابلة لاستيعاب جميع المتضررين من الحكم الإمامي، «مما سيفتح المجال لاقتراب شخصيات وفئات لا يجمعها بالأحرار أي جامع سوى عدم رضاها عن الإمام يحيى وولي عهده[٢] أحمد» .

وهكذا يمكننا القول أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، نشأ في مدينة عدن «حزب الأحرار اليمني»، و«الجمعية اليمانية الكبرى»، بزعامة شريحة من المثقفين والعلماء. وهذان التنظيمان قاما على قاعدة من علاقات فكرية اجتماعية تمحورت حول هدف مشترك ألا وهو مقاومة حكم الإمامة، وذلك أن إحراز السطوة السياسية يتطلب بالإضافة إلى المعرفة والتحالفات السياسية مؤهلات أخرى. وفي هذا المجال، كانت حركة الأحرار اليمنيين تمتلك مؤهلات جيدة بشكل خاص، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : أنها استطاعت لمّ شعث حركة المعارضة الوطنية، وصهرها في بوتقة «الجمعية اليمانية الكبرى» (١٩٤٥ - ١٩٤٨م)، التنظيم السياسي الأول المنبثق عن «حزب الأحرار اليمني» في نهاية الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : أن عدداً كبيراً من أعضائه مارسوا العمل السياسي ضمن حركة المعارضة منذ منتصف الثلاثينيات، وشغل بعضهم مراكز ريادية في الحلقات الأدبية والجمعيات السرية والعلنية.[٣] وبذلك أحرزوا خبرة سياسية وفكرية وقاموا باتصالاتهم مع بعض

(١) د.عبدالعزيز المقالح : من الأنين إلى الثورة، ص ص ٨٣ - ٨٤ .
(٢) د.علي محمد زيد : «قراءة في أوراق حركة المعارضة» اليمن الجديد (صنعاء)، العدد الثاني (فبراير ١٩٨٨)، ص ٤١ .
(٣) من أهمها نادي الاصلاح الأدبي (١٩٣٥ - ١٩٣٦)، مجلة الحكمة اليمانية (١٩٣٨ - ١٩٤١)، شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٩٤١ - ١٩٤٢)، جمعية الاصلاح (١٩٤٤ - ١٩٤٥)، والبريد الأدبي (١٩٤٥ - ١٩٤٦)، أنظر : د. يحيى طاهر سحويل : «الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ في الجمهورية العربية اليمنية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٢٣)، السنة ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

التنظيمات السياسية الموجودة في الساحة العربية، وعلى وجه الخصوص حزب الوفد والاخوان المسلمين في مصر .

ثالثاً : أن زعماء حركة المعارضة شعروا باستحالة تحقيق مطالبهم الإصلاحية من قبل الطبقة الإمامية الحاكمة، لتمسكها الشديد بأيديولوجية فكرية معادية لتطلعاتهم الإصلاحية الرامية إلى بناء صرح اليمن الجديد .

مقولات الإصلاح وأهدافه :

وللتعرف على طبيعة حركة ١٩٤٨م الدستورية في اليمن المعاصر لا بد من التعرف هنا لأيديولوجية حركة الأحرار اليمنيين، التي تحدث أيديولوجية الإمامة، وعملت على دحضها من خلال مطالبتها بالمشاركة في الحكم، عن طريق صياغة دستورية وحكومة تمثيلية.[1] هذا الإطار الأيديولوجي اتخذ بعداً سياسياً مرحلياً بهدف إضعاف نظام الإمامة الزيدية، من خلال تأجج الصراعات الداخلية والانقسامات في أوساط الطبقة الحاكمة، والعمل على إقامة حركة سياسية منظمة كخطوة تمهيدية لنجاح حركة ثورية مستقبلية .

ومن باب الإصطلاح، يمكننا أن نطلق «العصرية» على المثقفين، والتسمية «السلفية المتجددة» على العلماء. ونقصد بالتيار العصري، الخط المتميز للدستوريين من بين الإماميين السلفيين (ومعظمهم من السادة العلماء)، الذين كانوا يطمحون إلى إصلاح المؤسسة الإمامية في إطار العقيدة الزيدية. ولترجمة هذين الخطين في أيديولوجية توفيقية، حرص الدستوريون العصريون والسلفيون الإماميون على صياغة برنامجهم الإصلاحي في وثيقة نظرية عرفت فيما بعد بإسم «الميثاق الوطني المقدس»، استهدفت تأسيس ملكية دستورية ومجلس تمثيلي، أطلق عليه مجلس الشورى. و«الميثاق الوطني المقدس» يعتبر أهم وثيقة نظرية سجلتها حركة المعارضة الوطنية[2] في اليمن المعاصر .

وفي هذا السياق، استشهد الأحرار اليمنيون بالكتاب والسنة وبعض المفكرين السلفيين والمحدثين المصلحين أمثال الحسن بن أحمد الجلال (١٦٠٤ ـ ١٦٧٧م)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (١٦٨٨ ـ ١٧٦٩م)، وصال بن مهدي المقبلي (١٧٢٠ ـ ١٧٨٨م)، وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٠ ـ ١٨٣٤م) ـ على المستوى اليمني ـ وجمال الدين الأفغاني (١٧٣٩ ـ ١٨٩٧م)، والشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م)، وعبدالرحمن الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢م)، ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥م) ـ على المستوى العربي ـ الذي نادوا بإعادة فتح باب الاجتهاد وتحرير العقول من الجمود الفكري والتقليد.[3] كما قارن فريق منهم بين النظم

---

(١) عبدالله البردوني: قضايا يمنية، ص ٥٥ .

(٢) د. أحمد قائد الصائدي : حركة المعارضة اليمنية، ص ١٨٥ .

(٣) د. عبدالعزيز المقالح : قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، ص ٥٣ .

الأوروبية الحديثة ونظم الحضارة الإسلامية، فلم يجدوا فرقاً جوهرياً بين الوزراء المسؤولين والبرلمان، والوزير والعالم المصلح، الذي يقدم مشورته للإمام أو الحاكم بلا خوف أو محاباة، وإمكانية تطبيق نظام الشورى في الإسلام وفق نظم العصر الحديث ومقتضياته.[1] ولم تكن هذه الأيديولوجية أكثر من تعريف بالوضع كما كان، وكما يجب أن يكون. وكان هذا التعريف على وجه التحديد هو الذي أعطى الأيديولوجية الإصلاحية في اليمن مغزاها.

إن رموز الرعيل الأول الممثل للتيار السلفي الإمامي الذي يتزعمه عالمان مصلحان وهما عبدالله بن أحمد الوزير (ت ١٩٤٨م)، وحسين بن أحمد الكبسي (ت ١٩٤٨م)، قد اكتسبا خبرة سياسية وإدارية من خلال تجربتها الطويلة في خدمة الحكومة الإمامية. ولعل فكرةتفجير حركة ١٨ فبراير ١٩٤٨م لم تكن بدعة جديدة كما يظن البعض، بقدر ما هي حركة تصحيحية للأوضاع المتردية في اليمن الإمامي. وكان السيد الوزير يرى نفسه أكثر كفاءة وأفضلية في مركز الإمامة من ولي العهد أحمد الأمير أحمد (ت ١٩٦٢م).[2] إذن كانت بواعث الإصلاح عند الإماميين السلفيين (الوزير والكبسي) تصطبغ فيها السياسة بالدين، والروح الوطنية الإصلاحية بالطموحات الأسرية والشخصية، كما تعكس ذلك شخصية السيد الوزير، الذي أدى دوراً قيادياً في زعامة حركة ١٩٤٨م مع رموز الجيل الجديد من العصريين الدستوريين أمثال أحمد محمد نعمان، ومحمد محمد الزبيري (ت ١٩٦٥م).

ويبدو أن الوعي القومي عند الشباب المثقف من الأحرار أمثال (نعمان والزبيري) كان يتفق كثيراً مع الشيوخ المخضرمين: أمثال (الوزير والكبسي)، الذين ظلوا يفسرون الإسلام في إطار عربي. كما أن البعض كانوا يحاولون التوفيق بينهما فيقولون بارتهان قيادة المعارضة، في مفهومها للإصلاح الثوري والتحول والخلاص من نظام الإمامة. هكذا تمثلت اتجاهات الحداثة والسلفية في جيلين من أعضاء حركة الأحرار اليمنيين، التي هي خلاصة للتيار القومي الليبرالي السائد في المشرق العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين.[3]

بمعنى آخر، كان ائتلاف الحركة الدستورية، يشكل تحالفاً، جبهوياً، ضم العديد من كبار ملاك الأرض من السادة والقضاة والشيوخ المستنيرين، فضلاً عن شرائح اجتماعية أخرى كالتجار والمثقفين الذين كان من بينهم: الضباط اليمنيون القادمون من العراق.[4] ولم يكن يجمع أعضاء «حزب الأحرار اليمني»، و«الجمعية اليمانية الكبرى»، الذين شاركوا في حركة ١٩٤٨م أيديولوجية محددة، بل كانوا موزعين بين اتجاه سلفي إمامي من ناحية، واتجاه ليبرالي - إصلاحي

---

(١) علي المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤ ص ص ٧٠ - ٧١.

(٢) محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، ص ٣٨٠.

(٣) د. البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ص ٣٨٦

(٤) عبدالله السلال وآخرون: ثورة اليمن الدستورية، ص ٤٥.

من ناحية أخرى، وتتوسطهما اتجاهات فكرية متعددة، أهمها تيار الجامعة الإسلامية، وحركة الإخوان المسلمين.[1]

ويظهر لنا أن الازدواجية في عقيدة حركة الأحرار اليمنيين في الأربعينيات كانت نتاجا للأوضاع السائدة في الوطن العربي، ومنها اليمن بطبيعة الحال، بحيث تتداخل الولاءات الثقافية والسياسية لكل مجموعة في الأخرى. وحين كان زعماء الحركة السلفية الإمامية مثل الوزير والكبسي قد تلقوا تعليمهم في الهجر الدينية ذات النزعة المحافظة، كان البعض من شريحة المثقفين من ذوي الميول العصرية مثل نعمان والزبيري قد حصلوا على ثقافة سلفية حديثة في مؤسسات تعليمية كدار العلوم بالقاهرة.[2] هذه إذن نظرة عامة عن الخلفية الثقافية لكل من المجموعتين، التي من خلالها تكونت العقيدة الإصلاحية لحركة الأحرار اليمنيين. بيد أن الاتجاهات الاجتماعية، والمواقف السياسية، خضعت أيضاً، ولاسيما في تعبيراتها التنظيمية والمطلبية لظروف تاريخية معقدة.

إن معارضة النظام الإمامي، أخذت تنمو داخل حزب الأحرار اليمني وخارجه بفعل التناقضات الحادة في أوساط الطبقة الإمامية الحاكمة، حيث شكل عاملاً هاماً بقيام ائتلاف جبهوي معارض، مع أن النجاحات الأولى لهذه الجبهة، هددتها الخلافات الأيديولوجية، التي كانت تلوح أحياناً في الأفق. وقد اشتد الخلاف بين «مؤسسي الجمعية اليمانية الكبرى»، وازدادت الضغوط الخارجية ـ حكومة عدن البريطانية ـ للحد من نشاطها السياسي المعادي للنظام الإمامي، بعد أن شل نشاط حزب الأحرار اليمني بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦م.[3] ونتيجة لذلك تفاوتت ردود الفعل في صفوف قيادة حركة الأحرار اليمنيين. فقد رأى السيد زيد الموشكي (نائب رئيس الجمعية)، بأنه ما دام الهدف الرئيس للأحرار اليمنيين هو مقاومة الظلم والطغيان الإمامي، فلا بد أولاً وقبل كل شيء من حل مسألتين :

الأولى : اختيار الحركة لمدينة عدن مركزاً لنشاطها لحماية أعضائها من الاضطهاد الإمامي، مع عدم قبول قيادة الأحرار اليمنيين الرضوخ للسياسة البريطانية أو التعامل معها.

الثانية : من غير المناسب أن يجمع الأستاذ أحمد محمد نعمان (رئيس الجمعية) أهم وظائف الحزب، وبالذات الميزانية في قبضته تحت حجة المحافظة على سرية عضوية الحزب وحماية المتبرعين والمشتركين من أن يكشف سرهم للحكومة الإمامية.

ورأى البعض الآخر أنه يجب على مؤتمر «الجمعية اليمانية الكبرى» وقادته الترفع عن الخلافات الشكلية، ما دامت الحركة تواجه تحدياً داخلياً وخارجياً. وكان القاضي محمد محمود

---

(١) A.Z. AL-Abdin, «The Free Yemeni Movement (1940 - 48) and Its Ideas on Reform», Middle Estern Studies, Vol (15), (January, 1979), P. 38.

(٢) د. عبدالعزيز المقالح : الزبيري ضمير اليمن الثقافي والوطني، ص ١٢.

(٣) زيد : «قراءة في أوراق حركة المعارضة»، مرجع سابق، ص ٣٩.

الزبيري (سكرتير الجمعية) في مقدمة أولئك الذين يخشون من تصدع بنيان الحزب، وبهذا ضم صوته إلى جانب صوت نعمان ضد السيدين زيد الموشكي، وأحمد الشامي، اللذين قررا العودة إلى اليمن.[1]

وهذا الانقسام في صفوف قيادة المعارضة لم يؤثر في مسار الحركة الوطنية، وإن كانت الهوية السياسية لكل شريحة اجتماعية تتضح من خلال المواقف وطروحاتها السياسية. إذ أنه حتى ذلك التاريخ كان «حزب الأحرار اليمني» وبالمثل «الجمعية اليمانية الكبرى» يعملان كجسم واحد، رغم ما كان ينشب من خلافات بين الأعضاء حول بعض المسائل التنظيمية والإدارية.

ويعلل الباحث سلطان ناجي في مقالته المخطوطة «دور صحيفة فتاة الجزيرة في التحريض لقيام ثورة ١٩٤٨م»، بأن الخلافات التي اكتنفت قيادة حركة الأحرار قد قللت من نشاطها السياسي، وأدت إلى جمودها الحزبي إلى حين.[2] ويذهب الصحفي محمد علي لقمان، صاحب «فتاة الجزيرة» إلى تأكيد طروحات سلطان ناجي عن غياب نشاط «الجمعية اليمانية الكبرى» في نهاية عام ١٩٤٥م، والسبب هو: «أن حكومة عدن قد اشترطت على المهاجرين ـ الأحرار اليمنيين ـ أن لا يشتغلوا بالسياسة في عدن. وكان هذا شرطاً سياسياً لبقائهم لاجئين سياسيين هنا.

وناداني صاحب السعادة حاكم عدن وسألني إن كنت أضمن المهاجرين فضمنت استقامتهم وحالتهم المادية. فقد اتفقت معهم على أن يعتمدوا عليَّ في حاجاتهم». ويضيف لقمان قائلاً: «بأن الاجتماعات كانت تعقد في السر، ويبحث الرجال فيها الوسائل الصالحة للخلاص من سوء الحال في اليمن...»[3].

ومع ذلك فقد شكلت «الجمعية اليمانية الكبرى» في منتصف الأربعينيات، من هذا القرن، المظلة الواقية لحركة الأحرار اليمنيين، التي ضمت ظلها شرائح اجتماعية متعددة، من مثقفين، وتجار، وشيوخ، وقضاة، وسادة، وضباط.

كما أن معظم الأحرار اليمنيين اعتنق فكرة الشورى كمبدأ للموت في سبيله، حيث تخيلوا أن الدستور أداة سياسية جديدة، تضم جميع القوى الوطنية الطامحة لبناء مجتمع اسلامي حديث تسوده العدالة.[4] لقد قبل (الجميع فكرة «الدستور» كعقيدة للحكم، وما يطرحه المثقفون العصريون بزعامة (نعمان والزبيري)، ويقدمه السلفيون الإماميون (كالوزير والكبسي) من الأفكار على أن يكون حزب الأحرار اليمني ينبوعاً للأيديولوجية، والسيد الوزير أداة لتنفيذ هذه

---

(١) أحمد محمد الشامي، رياح التغيير في اليمن، ص ١٥٠.

(٢) سلطان ناجي: «دور صحيفة فتاة الجزيرة»، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١١.

(٤) علي محمد عبده: مسار الحركة الوطنية اليمنية، ص ٥.

الإرادات، التي شكلت أطراف الصراع في فترة ما قبل قيام حركة ١٩٤٨م الدستورية وما بعدها .

وبالرغم من أن التراث لا يكون إلا جانباً واحداً من جوانب عملية تكوين الأفكار أو التأثير فيها، فثمة جوانب أُخرى تؤثر أيضاً تأثيراً فعالاً في هذه العملية وفي مقدمتها تطور الفكر السياسي، لأن درجة وعي المعارضة الوطنية في اليمن ظلت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتراث، الذي كان يمثل جزءاً من طروحاتها التاريخية والسياسية لأن قيادتها، وجدت فيه سلاحاً فكرياً بالإمكان توظيفه ضد النظام الإمامي . هكذا قامت تعاليم المعارضة بصنعاء وعدن على أساس من تعاليم الإسلام . ودعا الأحرار اليمنيون كغيرهم من المصلحين العرب إلى إحياء التراث الإسلامي وإنشاء دولة دستورية، وإلى وحدة العالم الإسلامي . ورفضوا صراحة النزعة الاستبدادية لحكم الإمام يحيى .[1]

والمتتبع لمطالب حركة المعارضة في الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٤٤م و١٩٤٨م، يجد قفزة نوعية في جميع هذه المطالب ومصطلحاتها السياسية . ومن أهم التطورات الجديدة في حركة الأحرار اليمنيين : تغيير بعض مطالبها القديمة، من المناداة ببعض الإصلاحات الإدارية المحدودة (كمكافحة الفساد والرشوة وجعل الزكاة أمانة)، إلى الدعوة الصريحة لقيام حكم «الشورى» و«الدستور»، كما جاء في مذكرة طويلة رفعت للحكومة الإمامية في منتصف عام ١٩٤٧م، كان أهم ما ورد فيها :

١ - تأسيس مجلس شورى للدولة، يتكون من علماء البلاد وأعيانها، تكون مهمته الإشراف على أعمال الوزارة المسئولة، ودرس المشروعات اللازمة لرقي البلاد وإنهاضها، ووضع المقترحات وإصدار الأنظمة .

٢ - تشكيل وزارة من رجالات البلاد الأكفاء، يكون لها برنامج إصلاحي شامل، وسياسة مرسومة، تقوم على أساس إنهاض البلاد ثقافياً، وصحياً، وأخلاقياً، واقتصادياً، وسياسياً، وتكون مسئولة أمام مجلس الشورى، وأمام ملك البلاد «جلالة الإمام»، كما هو الحال في العربيات الشقيقات .

٣ - احتفاظ سيوف الإسلام بمكانتهم كأمراء، وابتعادهم عن تولي المناصب في الدولة وإعفاؤهم عن المسؤولية حفظاً لكرامتهم .

٤ - استصدار منشور ملكي من «جلالة الإمام» بشأن تأسيس الوزارة المسؤولة وتشكيل مجلس الشورى، وضرورة المبادرة في تنفيذ السياسة الإصلاحية، تمشياً مع تطورات العصر، وعلى ضوء مبادىء دول الجامعة العربية .

٥ - الموافقة على تشكيل لجنة مراقبة من الوطنيين يكون مهمتها مراقبة تنفيذ المطالب السابقة

---

(١) زيد بن علي الوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ص ٧٢ .

على أن يكون مقرها في بلدٍ محايد مثل «عدن» أو القاهرة»[1] .

وبالرغم من الاعتدال السياسي الذي تميزت بها مطالب المعارضة من الحكومة الإمامية، إلا أن جوهرها كان يهدف إلى ممارسة الضغط السياسي على الطبقة الحاكمة لإكراهها على التسليم بمطالبها، التي كانت تواجه في الغالب باللامبالاة أو بالعدائية. والواضح أن الحكومة الإمامية في تكفير عناصر المعارضة، والادعاء بأن اليمن «هي بلاد الحرية والتقدم»،[2] كانت تقوم على التسويف، خاصة بعد أن رفض الإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد الاستجابة لمطالب المعارضة المنادية بالملكية الدستورية .

العقيدة والتطبيق :

إن التحدي في مواجهة الحقائق التاريخية، كما ذكر كارل مانهايم، يولد عقيدة خاصة به.[3] ويكمن في أحد المظاهر المهمة في تطور الأيديولوجية الإصلاحية لحركة الأحرار اليمنيين، وهي أن هذه العقيدة لم تحصر نفسها في قواعدها المبدئية بل استفادت أيضاً من مصادر أخرى كما أسلفنا. وبفضل هذه القاعدة العريضة، تمكنت بنجاح من استثارة اهتمام العلماء السلفيين ببعض القضايا، واهتمام الدستوريين العصريين من المثقفين بقضايا أُخرى. وسادت هذه الأيديولوجية أوساط الأحرار اليمنيين أثناء فترة الأربعينيات حتى الوقت الحاضر .

قراءة في نصوص الميثاق الوطني المقدس :

وفيما يلي نعرض برنامج العمل السياسي الذي تبناه الأحرار اليمنيون، كما جاء في نصوص «الميثاق الوطني المقدس» كوثيقة هامة ينبغي مراجعتها، وتحديد مضمونها الإصلاحي ضمن المعطيات التاريخية المحيطة بها آنذاك .

ولعل السمة البارزة في هذا البرنامج إدانته الدامغة للنظام الإمامي الاستبدادي، الذي أبقى اليمن متخلفاً ومعزولاً عن حضارة العصر، بالإضافة إلى أن توصياته كانت غاية في الاعتدال، خاصة أن مطمحه الأول والأخير، يتمحور حول إقامة «دولة يمانية» حرة مستقلة، يكون فيها نظام الحكم «شورياً دستورياً» بما لا يخالف الشريعة الإسلامية السمحة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله».[4]

ومن جهة أخرى، أصرت أيديولوجية الأحرار اليمنيين على اعتماد المنطلق الإصلاحي التطوري للقيام بمهام التغيير الاجتماعي. وقد راود معظم الإصلاحيين (عصريين وسلفيين) الخوف من العنف والشك في كل ضروب التطرف السياسي، لأنهم لم يقتنعوا بأنه من الممكن أن

---

(١) «الجمعية اليمانية الكبرى تقدم مطالب الشعب اليمني»، فتاة الجزيرة، العدد (٣٢٢)، (١٩ مايو ١٩٤٧) ص ٣ .
(٢) مروان خيري وآخرون : الحياة الفكرية في المشرق العربي، ص ٢١٠ .
(٣) مانهايم : الأيديولوجية والطوباوية، مرجع سابق، ص ص ٢١ - ٢٢ .
(٤) عبدالله الشماحي : اليمن الانسان والحضارة، ص ٢١١ .

ينتج شيء إيجابي بإعادة النظر في النظام الاجتماعي القائم آنذاك. إذ يحوي الميثاق في مضمونه تقييماً سياسياً موثقاً ومختصراً جاء به بشكل اقتراح مدروس بتشكيل حكومة دستورية تعلن عن قيامها في حال موت الإمام يحيى. ويحدد «الميثاق الوطني المقدس» في نصوصه طموحات المعارضة الوطنية السابقة واللاحقة، ويعيد أحياناً تعريفها بصورة عامة. ويبدو أن أول مسودة لصياغة الميثاق لم يستحسنها بعض العناصر المحافظة في صنعاء.[1] ولم يكن واضحاً نوعية الاختلافات الجوهرية بين الصياغتين اللتين ضُمتا معاً لتشكلا النص النهائي لوثيقة الميثاق الوطني، ويزعم السيد أحمد الشامي بأنه كلف من قبل المجاهد الجزائري الفضيل الورتلاني بإعادة نسخه غير مرة، والأسباب كما يوضحها، كانت على حسب قوة ذات صلة بالأطراف المعنية، التي ائتلفت تحت لواء الجمعية اليمانية الكبرى فيذكر: «وقد نقلت الميثاق بخطي عدة مرات، إذ كانت تعن لبعض العلماء الذين يقرؤونه، ويوافقون عليه بعض الآراء أو الاعتراضات فيضاف ما يحسن أن يضاف أو يفسر ما كان غامضاً، ولم يكن على صورته التي نشر بها إلاّ في شهر محرم سنة ١٣٦٧هـ الموافق نوفمبر سنة ١٩٤٧م، أي قبل ثورة الدستور بشهرين أو ثلاثة أشهر...»[2]

إن قراءة مواد «الميثاق الوطني المقدس» تظهر لنا بأن هذه الوثيقة كانت خلاصة لتجارب خمس سنوات من العمل السياسي الرامي إلى إجراء إصلاح سياسي في نظام الحكم في اليمن آنذاك. ويؤكد الميثاق في نصوصه التزام اليمن بالإسلام كعقيدة في الحكم، ويذكر على سبيل التحديد، أن هذا النمط من الحكم يتواءم مع النظم العصرية الحديثة المنسجمة مع القيم الأخلاقية للشريعة الإسلامية الغراء. وتسرد المادة (٢) من الميثاق في ثمانية بنود يعود أولها شروط ومتطلبات (البيعة) للإمام الدستوري، وهي كما هو واضح لها سوى شرط واحد، وهو العمل بما تضمنه الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح. أما البنود السبعة الأُخرى، فتنص على حقوق الإمام التي تمنحه المكانة «التي لسائر الملوك ورؤساء الدول الحرة المستقلة في العالم».[3] هذه المعالجة تفسر لنا الدور الذي لعبته الصفوة السياسية من السادة والقضاة، وعلى رأسهم السيد عبدالله الوزير في تعرضهم لمسألة الإمامة بصورة تفصيلية دقيقة، كما تفسر تصوراتهم لطبيعة حكم «الشورى» وضوابطه.

من جهة أخرى يحتفظ «الميثاق الوطني المقدس» بالايديولوجية المعادية للحكم الإمامي الاستبدادي، والدفاع عن مفهوم الشورى في إطار إسلامي. ويشجب الميثاق التحريفات التي تعرضت لها الشريعة من قبل السلطة الإمامية الحاكمة. ويوجه اتهامه المباشر للإمام يحيى بالاستبدادية، ويبرر فكرة الخروج عليه. ويطرح الميثاق قضية العدالة الاجتماعية والحرية في الانتخاب والتمثيل في المادة (٧) على النحو الآتي:

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني: ثورة ٤٨، مرجع سابق، ص ٣٦٧.
(٢) الشامي: رياح التغيير، مرجع سابق، ص ص ٢١٣ - ٢١٤.
(٣) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص٢١١.

أ - أن يكون لكل يمني ذكر يبلغ من العمر ٣٠ سنة، غير محكوم عليه شرعا بجرم حق الانتخاب .

ب - أن لا يقل عدد ممثلي المدن عن الثلثين .

جـ - أن تكون القبائل والقضوات ممثلة في المجلس .

د - أن يكون للمهاجرين اليمانيين في أي بلد يوجدون فيها حق إرسال ممثلهم في المجلس إذا كان عددهم يبلغ ثلاثة آلاف فأكثر، تتوافر فيهم شروط الانتخاب. .[١]

ويضفي الميثاق قيمة استثنائية بشأن التوجهات السياسية للدولة، خاصة مجلس الشورى، الذي حدد أعضاءه بسبعين عضواً، يتفق على تعيينهم مجلس الوزراء وحضرة الإمام، وفقاً لشروط المادة (١٠)؛ ويحدد الميثاق في المادة (١٤) مهمة مجلس الشورى بأنها مؤقتة تنتهي بمجرد انتهائها «من وضع الدستور ودعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد، وفي هذه الحالة يتحول أعضاؤه دون أي إجراء جديد إلى أعضاء الجمعية التأسيسية». ويتعهد الميثاق في المادة (٣٠) للمواطنين بكافة انتماءاتهم الاجتماعية «حرية الكلام والكتابة والاجتماع في حدود الأمن والقوانين»[٢]. وتلمح الوثيقة الدستورية إلى الأزمة السياسية الحرجة التي تولد عنها فكرة الإعلان عن الميثاق، نظراً (لما صارت أحوال اليمن منحطة إلى حد بعيد في أمور الدنيا والدين بسبب الاستبدادية والأنانية، اللتين اشتهر بهما الإمام يحيى بن حميد الدين، حتى صار الغرض المطلوب من الإمامة معدوماً في كل ناحية، ولم يبق غير مظاهر خادعة كاذبة، لا تتفق مع موجبات الشرع الشريف، ولا تضمن شيئاً من الإصلاح الذي يوجبه الدين في الحال، ولا يصون اليمن من أسوأ العواقب في الاستقبال). ويناقش الميثاق في ديباجته أنه نابع من «ممثلي الشعب اليمني على اختلاف طبقاتهم، في هيئة مؤتمر للنظر في وضع نظام شرعي صالح، وإقامة من ينفذه ويحفظ الأمن ويضبط مصالح الأمة، ويقوم بكل واجب ديني ودنيوي لليمن وأهله - عند وفاة الإمام الحالي . . .»[٣]

تلك الطروحات الفكرية، تظهر الخلافات على السطح، وعلى مستوى تحديد الهوية السياسية لكل فئة اجتماعية، وتعيين مواقعها من الحكم الإمامي في خضم الصراعات الداخلية الناشئة، ملكية دستورية، أم حكومة تمثيلية في إطار الإمامة؟ أم حكم شورى إسلامي، فكيف يتعين تحقيقه وبأية وسائل؟ تلك هي الأسئلة المحيرة التي طرحتها حركة الأحرار اليمنيين في أواخر الأربعينات .

أما الإجابة فكانت تعني مضموناً ليس فقط المواقع الاجتماعية للفئات المختلفة وإنما الوسائل الثقافية المحصلة أيضاً. فإذا كان صحيحاً بأن الإتجاه الإسلامي قد شكل بالنسبة للجميع

---

(١) انظر : أحمد جابر عفيف : الحركة الوطنية في اليمن، ص ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٨ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠١ .

منهجاً جديراً بالاقتداء، فإن الاختيار الصحيح للأحرار اليمنيين قد وقع على حكم «الشورى» و«الدستور». أما درجة الإصلاح وأساليب تحقيقه فقد كان موضوع جدل كبير في أوساط المعارضة. فالمثقفون كانوا ينشدون تكوين اليمن الحديث عبر الدعوة إلى قيام حكومة تمثيلية «شوروية»، ولهذه الرؤية هدف أيديولوجي فقد اعتبر حزب الأحرار النظام الدستوري متصلاً في سيره بالأهداف الأخرى الرامية إلى إعادة صياغة النظام السياسي في جنوب غرب الجزيرة العربية. وكان المثقفون من ورائهم التجار يخططون لقيام حكومة تمثيلية حرة يسمح فيها لشرائح من المجتمع اليمني المشاركة في الحكم. وكان العلماء يسعون إلى إرساء أيديولوجية وطنية في نطاق الأمة اليمنية، تنبع من منطلقات دينية. وبالرغم من مناداتهم بالعودة إلى الأصول أي العمل على تطبيق الإسلام كمنهج وعقيدة في الحكم [1] إلاّ أن منطلقاتهم النظرية لم تكن تتمسك بضرورة التطبيق الحرفي كما كان عليه السلف. لهذا نجد أن مجمل أفكارهم السلفية أخذت طابع التجديد النابعة والمتأثرة بالتيار الفكري للجامعة الإسلامية، وذلك من خلال إعادة صياغة مفهوم الإمامة النظري في الحكم مع مواكبة تطورات العصر الحديث. بمعنى آخر، رأى المعارضون ـ من السادة والقضاة ـ ضرورة تقييد الإمامة الزيدية وشرعيتها عن طريق تشكيل مجلس علماء من أهل الحل والعقد، أو تكوين مجلس شورى يتولى المشاركة في صياغة الحكم.

هكذا دفعت حركة الأحرار اليمنيين شعاري «الشورى»، و«الدستورية»، كبرنامج عمل سياسي توفيقي لمناهضة الحكم الإمامي، الذي اتخذ من الشريعة الإسلامية وسيلة يرهب بها أي صوت معارض.

لقد أثبتت التجارب أن المعارضة الوطنية في كثير من الأقطار العربية، تميل إلى إيجاد تجمع عريض غير متجانس، يحوي في طياته تناقضات عديدة. لقد أبان ما رواه الأحرار اليمنيون عن تاريخ الحركة الوطنية، بأن جبهة المعارضة، التي أتتلفت تحت مظلة «الجمعية اليمانية الكبرى»، حوت في طياتها قوى اجتماعية التفت جميعها حول هدف سياسي واحد، هو التخلص من الإمام يحيى وإبداله بإمام آخر، هو السيد عبدالله الوزير، على أن يكون إماماً دستورياً يخضع لرقابة نيابية. فالوثيقة الدستورية المتفق عليها في نصوص «الميثاق الوطني المقدس»، حددت صلاحية الإمام الدستوري والحكومة، وإن كان تفسير تلكم الصلاحيات قد أخذ نبرة ديمقراطية فالنصوص نفسها كانت قابلة للتفسير بصورة التسلط، خاصة مركز «الإمام الدستوري»، هكذا تبرز لنا حقيقة مهمة أوردها الدكتور أحمد قائد الصائدي بقوله: «وهذه المكانة التي منحها الميثاق للوزير جعلته في مركز يمسك فيه بزمام السلطات الثلاث. ولكنه لم يعد بإمكانه ـ كما كان الحال بالنسبة للإمام يحيى ـ أن يمارس هذه السلطات مباشرة، بل أصبحت لها هيئاتها المستقلة» [2].

---

(١) أحمد الرحومي وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ٣٠.

(٢) الصائدي: حركة المعارضة، مرجع سابق، ص ١٩٠.

إن قراءة فاحصة لنصوص «الميثاق الوطني المقدس»، تدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه الوثيقة الدستورية جاءت تتويجاً لتحالف عناصر المعارضة الوطنية في جبهة إئتلافية ضد حكومة الإمام يحيى. فالميثاق الوطني يشير إلى مبايعة إحدى الشخصيات السياسية المشهورة بالعلم والاجتهاد في حال وفاة الإمام يحيى. وبهذا الصدد يرى المجتمعون في صنعاء «مبايعة سيادة السيد) لما اشتهر به من علم و. . . منزلة عالية من نفوس الناس الآن»[1]. ويتضمن الميثاق حقيقة هامة مفادها أن هذا الاختيار جاء بمثابة «مبايعة دينية ناجزة»، وبهذا يكون المرشح إماماً، شورورياً، دستورياً، على نحو ما تسير عليه أرقى الأمم المتحضرة بحيث لا يخالف أدنى مخالفة التعاليم الإسلامية الصحيحة[2]

إن القلق العميق الذي أحست به الحركة الوطنية في اليمن، هو في الواقع وعلى التحديد مرتبط بالنظريات الإصلاحية المستوحاة من أفكار الجامعة الإسلامية ودعوة الإخوان المسلمين، التي جندت لتبني الأشكال والمؤسسات السياسية المستلهمة من تراث ونظم الحضارة الإسلامية، وبالتالي لا بد أن نلقي الضوء على تأثير الإخوان المسلمين على حركة الأحرار اليمنيين، خاصة وأن نصوص «الميثاق الوطني المقدس»، قد أخذ بجزء من تعاليمهم.

دعم الإخوان المسلمين لحركة الأحرار اليمنيين :

يطرح كثير من الدارسين وعلى رأسهم الدكتور أحمد فخري، وجون لي دوغلاس، والقاضي عبدالله الشماحي بأن بصمات الإخوان المسلمين قد تركت آثاراً في تجربة ١٩٤٨م الدستورية.[3] وبالرغم من غزارة المعلومات المتوافرة حول نشاط الإخوان المسلمين باليمن، إلاّ أننا نجد غموضاً كبيراً يكتنف هذه النقطة بالذات، التي تحتاج على كل حال، إلى المزيد من التحقيق والتحري من واقع أدبيات حركة المعارضة الوطنية، والكتابات الشخصية لبعض المشاركين في أحداثها أو المعاصرين لها. غير أننا نعلم مع هذا، أن إسم المجاهد الجزائري الفضيل الورتلاني، تردد منذ مطلع عام ١٩٤٧م في الصحف العربية والمحلية بصفته صديقاً شخصياً لزعيم الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا.

أما عن شخصية الفضيل الورتلاني، فلا يوجد بين أيدينا سوى شذرات نشرت في ندوة «مركز الدراسات والبحوث اليمني»، وبعض مذكرات الأحرار اليمنيين، وهي أن المشاركين بالحركة اتصلوا به بواسطة الشيخ حسن البنا ليكون همزة الوصل بينهم وبين جماعة الإخوان المسلمين. ونعلم أنه كان متعاطفاً مع حركة وطنية تدعى «جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا»، التي أصبح عضواً بارزاً فيها في أواخر الثلاثينات، والتي كانت في إطار نشاطها، طروحات سياسية

---

(١) الشماحي : اليمن، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٣) يشير جون لي دوجلاس إلى أن الاخوان المسلمين لعبوا دورا هاما في الاعداد لحركة ١٩٤٨. انظر : وقارن بين مؤلف الشماحي : اليمن، مرجع سابق، ص ٢٠٨، ومؤلف د. أحمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها، ص ص ٣٢ - ٣٣.

تنادي بوحدة المغرب العربي وتحريره من الاستعمار الفرنسي[1] .

ومهما يكن من أمره، فإن الشيخ البنا، كان دون شك الشخصية العربية الأكثر نفوذاً وبروزاً بين الشخصيات العربية واليمنية، التي ساهمت في أحداث ١٨ فبراير ١٩٤٨م، وثمة عدد من الرسائل تلقتها قيادة حركة الأحرار من جماعة الإخوان المسلمين بواسطة الفضيل الورتلاني ـ الممثل الشخصي للشيخ حسن البنا في اليمن [2] . ومن المعروف أن الفضيل الورتلاني كان ينتقل بصورة ملّفتة للنظر طوال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨م بين صنعاء وعدن والقاهرة كجزء من نشاطه التجاري . كما أن الفترة التي أمضاها متنقلاً في المغرب العربي وفرنسا ومصر، قد ربت لديه تياراً قائماً بذاته، يرتكز على موقعين مزدوجين : نزعة قومية عربية وعاطفة إسلامية، وعداءاً ثابتاً لا هوادة فيه للأنظمة العربية المرتبطة بالاستعمار. وعلى مستوى الساحة العربية والإسلامية، كان الورتلاني يبلور الطروحات الإسلامية التي نادى بها استاذه المجاهد الجزائري عبدالحميد بن باريس : «الإسلام ديننا والعربية لغتنا . . .» [3] وهي شعارات عبرت عن نفسها في إطار قومي ـ إسلامي .

وفي مستهل الحديث عن علاقة حركة الأحرار اليمنيين بتنظيم الإخوان المسلمين في مصر، يشير جون لي دوجلاس إلى انتماء الفضيل الورتلاني لجماعة الإخوان وصلاته الوثيقة بالأحرار في : صنعاء، وإب، وتعز، وعدن «مبدياً استعداده للتعاون معهم في سبيل إقامة نظام أكثر انفتاحاً وتبنياً للإصلاحات من نظام بيت حميد الدين». وفي هذا الاتجاه تمكن الورتلاني من توحيد المعارضة الوطنية فكرياً في الشطرين، وبلورة «مشروعها السياسي من خلال صياغة وثيقة عرفت بالميثاق الوطني المقدس. . .» [4] .

ونعلم أيضاً أنه تلقى مساعدات مالية من الحاج محمد سالم بهدف تأسيس فرع لشركة أويس الشرقية والدقهلية للمواصلات، الذي عين فيها كواعظ ديني، لأنه خطيب مفوه، وشخص يمتاز بالقدرة على الحوار. وفي وقت لاحق أسندت إليه الشركة المذكورة أن يمثلها لدى إمام اليمن لإنجاح مشروع إنشاء شركة مصرية ـ يمنية للصناعة والتجارة والنقل. وقد واجهت المشروع المذكور عقبات عديدة بعد أن تخلى عنها الحاج محمد سالم صاحب المشروع، فصدر مرسوم ملكي يقتضي باحتكار الحكومة لتجارة الغاز والسكر لمدة ثلاثة أعوام. وعقب ذلك قرر الورتلاني مغادرة اليمن ليعود إليها في وقت لاحق بناء على الحاح بعض الشخصيات اليمنية عليه لزيارة وطنه الثاني[5] .

---

(١) من اجابات القاضي عبدالرحمن بن يحيي الارياني، في رسالة حررت في دمشق، في ٢٩ اكتوبر ١٩٨٥ .

(٢) د.حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر، ص ٤٢١ .

(٣) J.E. Peterson, Yemen The Search for a Modern State, P.80

(٤) Majid khadduri, «Coup and Counter - Coup in the Yemen, 1948, International Affairs, XXV 111, no. (1), (January 1952), pp.60 - 61.

(٥) د.أحمد فخري : اليمن، مرجع سابق، ص ٣٣ .

وما يستوقفنا حيال هذا الموضوع أيضاً ما ورد في شهادة الدكتور أحمد فخري، الذي رافق الفضيل الورتلاني في رحلته الأولى إلى اليمن، عن مشروع سياسي تزعمه الإخوان يهدف إلى تأسيس دولة إسلامية، و«خلق مركز ممتاز لهيئتهم وأنصارهم في مملكة من الممالك الكبيرة مواردها في حاجة إلى الاستغلال»[1].

وترد تفاصيل مثيرة في أدبيات حركة المعارضة الوطنية بأنه رغم طلاوة ومصداقية الطرح الإسلامي للورتلاني، إلاّ أن الإمام يحيى أظهر روح الجفاء من خلال موقفه المتوجس من نشاطه وتحذير التجار اليمنيين من مغبة التعامل معه. ويعبر عن موقفه قالا : «هذا السارق الجزائري سيأخذ نقودكم ويهرب، ولن أستطيع ضبطه لكم»[2]. ويشير الأديب محمد علي الأكوع في مذكراته المستندة إلى رواية الاستاذ أحمد محمد نعمان إلى أن رد فعل الورتلاني كان مصحوباً بخيبة الأمل والوعيد، إذ أنه رد على ما جاء على لسان الإمام يحيى قائلاً : «سيعلم هذا الظالم من اللص، ولا بد من خوض المعركة التي بدأ هو بإعلانها»[3].

كيفما كانت مطامح وبواعث الإخوان في اليمن، فالواضح أن الشيخ حسن البنا، وقيادة الإخوان كانت تتطلع إلى مد تيار الحركة إلى جنوب جزيرة العرب مهد الإسلام. ويبدو أن الإخوان كانوا يتمتعون بشعور ثابت من الهوية الإسلامية التي تنادي بالعودة إلى طهارة الإسلام وصفائه، الذي لن يتم إلا بواسطة حكومة تعمل بأفكارهم. والمرجح هو أن الإخوان قد بذلوا قصارى جهدهم لخلق حركة تجارية في اليمن تمهد لهم التوغل سياسياً في بلد نام كاليمن، لم تلوث معالمه براثن المدنية الغربية، كما هو الحال في بقية الأقطار العربية حينذاك. ولإنجاح هذه المهمة الشاقة، كان لا بد لقيادة الإخوان من انتداب موجهيهم النابغين فوقع اختيار الشيخ البنا على الورتلاني ليصبح صمام الأمان، الذي كانت تفتقر له حركة الأحرار اليمنيين.

وجاء الرجل المناسب للقيام بهذه المهمة الشاقة من الجزائر. وكان الفضيل الورتلاني المطارد من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، قد استقر به المطاف في مصر، واستطاع هناك أن يقيم علاقة جيدة مع الأحرار اليمنيين الفارين من حكم الإمام يحيى. وقد وجد فيه زعيم الإخوان الشيخ البنا من النبوغ والحنكة السياسية ما جعله يختاره لتحمل عبء الدعوة في اليمن. ولم يتوقع البنا أن الحماس الثوري لدن الورتلاني في النهاية سيقود هذا المناضل الجزائري مع رفيقه العراقي الرئيس جمال جميل الحركة المسلحة ضد النظام الإمامي، بدلا من تنفيذ الخطة السابقة، التي

---

(١) قارن د. راشد البراوي : اليمن والانقلاب الأخير، ص ٢٣، وفخري : اليمن، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) محمد علي الأكوع : «رؤية جديدة في ثورة ١٩٤٨»، اليمن الجديد (صنعاء)، العدد الثاني، السنة السابعة عشر، (فبراير ١٩٨٨)، ص ٧٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٤.

رسمتها حركة الأحرار، والتي تستهدف الاستيلاء على السلطة بطريقة سلمية في حالة وفاة الإمام يحيى [1].

إن مشروع الإخوان في اليمن أخذ طابعاً تجارياً يستند إلى تحرك سياسي مناوىء للحكومة الإمامية، وهو تحرك جزئي في البداية، إلا أنه كما رأيناه تحكمت فيه حدود التناقضات، التي برزت بين الطبقة الحاكمة والمعارضة الوطنية والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، متمثلة بالأحزاب السياسية البارزة على الساحة كحزب الوفد وتنظيم الإخوان المسلمين .

ولم تكن معظم الحكومات العربية ولا الأحزاب السياسية في العالم العربي راضية عن أوضاع اليمن وعزلته السياسية وتخلفه الاقتصادي، ذلك أنها كانت ترغب أن ترى اليمن يسير في ركب النهضة العربية الحديثة. ومن ثم فقدت حركت جماعة الإخوان وخطباؤهم في المساجد وكتاباتهم السياسية في الصحافة المصرية، ووظفت لخدمة قضية الأحرار اليمنيين .

ومن جهة أُخرى، يبدو أن هذه الصلات بين حركة الأحرار اليمنيين مع جماعة الإخوان كانت أحد العوامل الهامة، التي ساعدت على التعجيل في أحداث ١٨ فبراير ١٩٤٨م. واتخذ تعاون الأحرار اليمنيين مع جماعة الإخوان أبعاداً جديدة، عندما توصل التنظيمان إلى اتفاق بينهما في صيف عام ١٩٤٧م، بوضع خطة مشتركة ضد حكومة الإمام يحيى [2] .

وقبل هذه الخطوة الجريئة، التي قام بها الإخوان بوقت قصير، شعر الأحرار اليمنيون بوجوب القيام بعمل حاسم من جانبهم إذا ما أريد النجاح لحركتهم في تقويض حكم الإمام يحيى. فمنذ منتصف الأربعينيات، بدأت مطالب الأحرار اليمنيين تميل تدريجياً إلى التشدد في مطالبها الإصلاحية التي تجاوزت الطروحات القديمة بإصلاح الإدارة، و«إنهاء حالة الحرب بين جنود الحكومة والرعية»، وإلى المطالبة «بحكومة نيابية يختار أعضاؤها من قبل أهل الحل والعقد» وعلى أسس إسلامية تقتضي «تطبيق الشورى»، وهذه الفكرة التي يجسدها الميثاق [3]. بيد أن هذه النقطة المشتركة ـ كجزء من برنامج الإصلاح السياسي في اليمن ـ لم يعد أبداً التقاء بالوسائل والأهداف بين قيادة حركة الأحرار اليمنيين بشقيها العصري والسلفي. ففي حين كانت طلائع المثقفين، من ذوي النزعة العصرية المتمركزين في عدن والقاهرة، ينادون بحكم الشورى والدستور بتعابير ومفاهيم ليبرالية، كان السلفيون في صنعاء، يتمسكون بالشرعية الإمامية المقيدة بحكم الشورى .

---

(١) يشير الباحث البريطاني ادجار اوبلانس، إلى أن حركة ١٨ فبراير ١٩٤٨، بزعامة الوزير كانت تهدف إلى اقامة نظام جمهوري بدلاً من النظام الإمامي. انظر : Edgar Or Ballance, The War In The Yemen, P. 45, والمعروف أن حركة الأحرار اليمنيين لم تحبذ فكرة قيام النظام الجمهوري بشكل علني إلا في أعقاب نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. أنظر : الرحومي وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٨ .

(٢) Manfred Wenner, Modern Yemen, 1981 - 1966, P.93

(٣) مركز الدراسات والبحوث اليمني، ثورة ٤٨، مرجع سابق، ص ٣٨٠ .

وإذا كانت الإشارة إلى تأسيس حكم الشورى، هو الإطار النظري للميثاق فإن الإطار العملي ـ كما ارتآه صانعو الميثاق ـ، هو الشريعة الإسلامية، وتشكيل حكومة نيابية مسؤولة أمام الإمام الدستوري من جهة ومجلس الشورى من جهة أُخرى.

وهكذا تبدو لنا أيديولوجية حركة الأحرار اليمنيين، قد اتخذت موقفاً مزدوجاً من مسألة تحديد مستقبل نظام الحكم في اليمن. فحتى مسألة الإصلاح السياسي على قاعدة «الشورى» و«الدستور»، تراجعت إلى الوراء قليلاً في حين أن صياغة «الميثاق الوطني المقدس»، تطلبت من الفضيل الورتلاني جهداً كبيراً لإقناع السيد الوزير وأتباعه من العلماء المحافظين بأن محتوى صيغ الدستور لا تمس العقيدة، ولا تنحل بشروط الإمامة الزيدية. واستغرق الأمر بعضاً من الوقت لإجراء التعديلات المقترحة من قبل السيد الوزير وأتباعه لبعض العبارات والصلاحيات وحتى التسميات، فنرى نصوص الميثاق وبنوده تشير تارةً للحاكم المرشح «الإمام الشرعي»، وتارةً أُخرى تشير إليه باسم «رئيس الدولة اليمانية»[1].

هذه الأهمية الزائدة التي أعطيت لمركز الإمام تشكل التناقض الرئيسي في الميثاق، خاصة إذا تذكرنا أنه يشيد بالشورى والحكم النيابي باعتباره مبدأ لا يحيد عنه. ويظهر هذا التناقض بصورة أوضح في قضية هامة وهي مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية، التي يصعب تطبيقها في حال وجود «إمام»، قد يفضي إلى إلغاء الدستور برمته، لمجرد حدوث أزمة سياسية في البلاد. والحقيقة أن الميثاق لا يشير على وجه التحديد إلى الكيفية التي يمكن بها للحكومة الدستورية المقترحة أن تخلق مؤسسات ديمقراطية وأن تتحاشى في الوقت نفسه الوقوع في قبضة إمامة استبدادية منحرفة. ودل القرار القاضي بترشيح أحد السادة المعارضين لمركز الإمامة الدستورية ـ فيما دل عليه ـ إحداث تغيير سياسي طفيف في الجهاز الحاكم من جانب حركة الأحرار اليمنيين التي كانت ترى إمكان ضرب الطبقة الحاكمة من الداخل[2]، وذلك من خلال تنصيب السيد الوزير «إماماً دستورياً» بدلاً عن الإمام يحيى.

ونستدل من طروحات القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني، التي وردت في كتاب «من وراء الأسوار» أن هم المثقفين العصريين عندما قرروا الدخول في تحالف سياسي مع العلماء الإماميين بزعامة السيد الوزير لم يكن ينصب بالدرجة الأولى في وضع برنامج عمل متكامل بقدر ما كان همهم هو «إبدال إمام بإمام».

أو على حد تعبيره أيضاً «تحطيم صنم وتنصيب صنم» في الوقت نفسه. وهذا يعني أن القاضي الإرياني يرى أن «النجاح على أساس تبديل صنم بآخر معناه الفشل وبذل جهود فيما لا يجدي نفعاً في حل المشكلة ومعالجة الداء»[3].

---

(١) الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢) من اجابات الاستاذ أحمد حسين المروني، في رسائل حررت في صنعاء، في ٢٣ أغسطس ١٩٨٥.

(٣) أحمد محمد نعمان وآخرون: من وراء الأسوار، ص ٣٤.

على أن هذه الطروحات لم تكن واردة في أذهان قيادة المعارضة آنذاك وهي ترتكز على آراء بعض الدارسين أو المعاصرين للأحداث، الذين حاولوا تفسير فشل تجربة الحركة الدستورية في وقت لاحق. ومهما يكن من أمر، فإنه إن صحت هذه الطروحات من الوقت، فهي على ما يبدو، قد تبلورت في وقت لاحق بعد فشل حركة ١٩٤٨م.

قيام وسقوط الحكومة الدستورية :

وحتى نلم إلماماً دقيقاً بطبيعة تحالف المعارضة الوطنية لحركة الأحرار اليمنيين، يتحتم علينا التعرض للاتجاهات السياسية عن كثب لكل شريحة اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في أحداث ١٩٤٨م. في الواقع، كانت حركة الأحرار اليمنيين تتألف من أربع فئات رئيسية : أولهما شريحة المثقفين، والتي تضم جماعة المدنيين وجماعة العسكريين. فهؤلاء المثقفون أعطوا الحركة نظرتها الأيديولوجية، وعملوا على توحيد قواها السياسية، وكانت أهدافهم تجسد مطالب الشرائح الاجتماعية الأُخرى في الإصلاح. وهناك أيضاً جماعة التجار داخل وخارج اليمن، التي ناصرت وساهمت في دعم المعارضة مالياً وأدبياً [1]، وذلك لأن مصلحة التجار أملتها الظروف السياسية والاقتصادية لليمن المتوكلية، التي كانت تعيش علاقات إقطاعية حطت من النشاط التجاري، وأجبرت الكثير منهم على النزوح إلى المهجر، حيث أقاموا هناك تحالفاً وثيقاً في نضالهم المشترك ضد الإمامة.

أما الفئة الثالثة، فهي تجسد قوى شريحة السادة، وشريحة القضاة الذين استخدموا نفوذهم السياسي والمادي في معارضة حكم الإمام يحيى، عملوا على الاطاحة به. وسيتضح من خلال محتوى البحث، أن هؤلاء قد قبلوا ـ بشكل أو بآخر ـ برنامج «الجمعية اليمانية الكبرى»، في وقت لاحق، ولو أن بعض عناصر السادة لم تؤيد فكرة «حزب الأحرار اليمني» في البداية[2]. وهذا أمر طبيعي حيث يوجد في كل مجموعة من التكتلات السياسية، تيارات مختلفة وتناقضات فكرية واجتماعية. ونحن هنا نتحدث عن العناصر الوطنية المعارضة، لا عن القوى المهادنة أو الموالية للنظام الإمامي بشكل مكشوف.

أما الفئة الرابعة، كانت تمثل المعارضة القبلية، التي خبا وميضها في منتصف الثلاثينات، لكن قيادتها من شيوخ القبائل واستمرت في مقاومتها ورفضها لحكم الإمام يحيى. لقد أدرك هؤلاء ضرورة توثيق صلتهم بقيادة المعارضة الحضرية ـ حركة الأحرار ـ وضرورة المشاركة في الحياة السياسية لليمن لتحديد مستقبلهم وقد برزت إلى حيز الوجود، شخصية ذكية للمعارضة القبلية،

---

(١) تبرع أعضاء الجالية اليمنية المقيمون في أديس أبابا في يناير ١٩٦٤، بمبلغ خمسة آلاف جنيه استرليني لحزب الأحرار اليمنيين لشراء مطبعة «صوت اليمن»، الناطقة الرسمية باسم حركة الأحرار اليمنيين. أنظر : علي محمد عبده : «المغتربون والثورة» صحيفة الوطن (صنعاء)، العدد (٨)، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٣٤.

(٢) من اجابات القاضي عبدالرحمن بن يحيى الأرياني، مرجع سابق.

تمثلت بالشيخ مطيع دماج، الذي يعتبر من أول المنشقين السياسيين من شيوخ قبيلة بكيل، الذين غادروا اليمن إلى عدن في شهر أبريل من عام ١٩٤٤م، ليصبح أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الأحرار اليمني والجمعية اليمانية الكبرى[١]. وقد رأى الشيخ دماج في حركة المعارضة الحضرية استمرار حركة المعارضة القبلية، التي طالبت الحكومة بجعل الزكاة أمانة، وإلغاء نظام الرهائن، والتجنيد الإجباري قبل أن تطالب حركة الأحرار بذلك بزمن طويل.

من هذا المنطلق استطاعت حركة الأحرار اليمنيين استثمار بواعث التذمر في الريف والمدينة لمجابهة النظام الإمامي. ولم يسبق أن وجدت ونظمت ونسقت ووجهت قوى المعارضة الوطنية بشقيها ـ الحضري والريفي ـ جميع جهودها في مجرى واحد ـ كما فعلت أثناء قيام الجمعية اليمانية الكبرى. وعندما قررت قيادة الحركة توجيه ضربتها في صنعاء للنظام، كان هدفها الأول الإمام يحيى، والثاني هو ولي العهد المقيم في مدينة تعز[٢].

وتجمع معظم المصادر التاريخية وأدبيات المعارضة، على أنه كان يوجد أكثر من مرشح لزعامة الحركة «الإمامية الدستورية»، على أن الأحرار وقع اختيارهم على شخص عبدالله الوزير ليصبح إماماً دستورياً بدلاً من الإمام يحيى في حال وفاته[٣]. وكان هذا الاختيار من الناحية النظرية عملياً، ذلك لأن الوزير كان ينتمي لشريحة السادة ذات النفوذ السياسي والاجتماعي والديني آنذاك، وتتوافر له الوسائل المادية والمعنوية لقيادة الحركة الثورية. وكان موقف السيد الوزير مع ذلك (دراماتيكياً) فهو، على أية حال، كان زعيم المعارضة في الداخل ولعله كان السياسي الوحيد، الذي أقام صلات جيدة مع المثقفين والتجار وشيوخ القبائل، وشجع اشتراكهم المحدود في تنفيذ عملية اغتيال خصمه اللدود الإمام يحيى، وهو شيخ في الثمانين من عمره[٤].

ومع ذلك، فقد غامر الأحرار بتفجير أحداث ١٨ فبراير ١٩٤٨م، وسهل عليهم التخلص من الإمام يحيى، وتنصيب السيد عبدالله الوزير «إماماً دستورياً» بدلاً عنه. ولكنهم في الوقت نفسه «لم يتمكنوا من التخلص من رموز الحكم وأركانه وفي هجمة مضادة، استطاع ولي العهد أحمد اجهاض الحكومة الدستورية في شهرها الأول، وإلقاء القبض على قادتها. ثم قام بإعدام من أعدم منهم، وزج بالباقي منهم في غياهب السجون، وبويع بالإمامة في منتصف شهر مارس من عام ١٩٤٨م[٥].

---

(١) ناجي: «دور صحيفة فتاة الجزيرة»، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) د. مصطفى الشكعة: ثلاث وثائق عربية عن ثورة ١٩٤٨، ص ١٥٥.

(٣) قارن بين الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٠٣، والشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٤) Harold Ingrams, The Yemen Imams, Rulers & Revolutions, PP. 74-75

(٥) د. ربحي طاهر سحويل، «الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر في الجمهورية العربية اليمنية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٢٣)، السنة السادسة (يوليو ١٩٨٠)، ص ١٢٦.

الخلاصة :

وخلاصة القول : إن الدور الذي لعبته أيديولوجية حركة الأحرار اليمنيين، وبالذات في تجربة ١٩٤٨م الدستورية، كان دوراً مفعماً بالعمل الاجتماعي. فقد مكنت الفئات السياسية والاجتماعية المنادية بالإصلاح من ترجمة مطالبها على أرض الواقع، وكانت نتيجتها الفشل.

ومن النتائج الهامة التي توصلنا إليها من خلال الدراسة ما يلي :

١ - أن حركة المعارضة اليمنية عانت من تفكك الجبهة الداخلية، وغياب التنسيق السياسي والعسكري بين عناصر المعارضة الحضرية والريفية «القبلية». ومن أهم التحديات التي واجهت الحكومة الدستورية في أعقاب قيام حركة ١٩٤٨م مسألة الحصول على التأييد الشعبي وتعبئة الجماهير في الريف والمدينة للدفاع عن مكاسبها ومجابهة الثورة المضادة، التي قادها ولي العهد أحمد بدعم خارجي [1].

٢ - إن تحالف الحركة الدستورية ضم عناصر اجتماعية متباينة تحت راية الجمعية اليمانية الكبرى، والتي شكلت النواه الأولى لجبهة ائتلافية. مثل هذا التحالف كان مرهوناً بالفشل منذ البداية، نظراً لإقتصاره بصورة أساسية على المناطق الحضرية، واغفال الريف القبلي، وعلى وجه الخصوص تحالف حاشد وبكيل.

٣ - إن المحاولات المتواضعة لحركة الأحرار في ضم عناصر ريفية «قبلية» لحركة المعارضة الحضرية، كانت تفتقر للجدية، حيث ظلت جبهة الائتلاف محصورة على شرائح اجتماعية محدودة.

٤ - إن الائتلاف السياسي لحركة المعارضة الوطنية كان يهدف إلى إصلاح النظام الإمامي وإبداله بنظام ملكي دستوري دون المساس بالتركيبة السياسية والاجتماعية لبنيان الدولة. مثل هذه المواقف السياسية والميول الاجتماعية كانت كفيلة بزعزعة الثقة في الحكومة الدستورية، والدليل على ذلك موقف الريف وقبائله المعادي للحركة. لقد هب الريف اليمني لمناصرة ولي العهد أحمد في القضاء على حكومة السيد عبدالله الوزير، التي اعتبرها الكثير من القبائل نسخة مكررة لحكم الأئمة. وفي مقابل فشل الحركة الدستورية في تعبئة الريف من الناحية السياسية العسكرية، تمكن ولي العهد أحمد من استقطاب تحالف حاشد وبكيل، وضرب الحركة الثورية في صنعاء في وقت مبكر من الداخل والخارج.

٥ - وأخيراً : إن حركة ١٩٤٨ م قد أصابها الفشل الذريع بيد أن التجربة الدستورية في حد

---

(١) راجع رأي كل من الاستاذ محمد أنعم غالب، وسلطان ناجي بخصوص النشاط الخارجي المعادي للحركة الدستورية ودوره في القضاء على الحكومة الدستورية بعد أن أعلن ولي العهد أحمد إباحة مدينة صنعاء للقبائل في مؤلف محمد أنعم غالب : عوائق التنمية في اليمن، ص ص ٦٤ - ٦٥، ومؤلف سلطان ناجي للتاريخ العسكري في اليمن ١٨٣٩ - ١٩٦٧، ص ١٨٣ .

ذاتها تمثل مرحلة انتقالية في تاريخ العرب الحديث إلى جانب كونها تمثل في الوقت نفسه منعطفاً هاماً في تاريخ اليمن المعاصر .

وهكذا فإن الدور الذي لعبته أيديولوجية حركة الأحرار اليمنيين كان ذا مضامين نظرية، أخذت تتبلور في أعقاب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، كما نلمس نتائجها في الوقت الحاضر .

المصادر باللغة العربية

- الراوي، راشد : **اليمن والانقلاب الأخير**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨ .
- البردوني، عبدالله : **قضايا يمنية**، بيروت، دار الاندلس، ١٩٧٨ .
- الحداد، محمد يحيى : **تاريخ اليمن السياسي**، القاهرة، دار الهنا للطباعة، ١٩٧٦ .
- الرحومي، أحمد وآخرون : **أسرار ووثائق الثورة اليمنية**، بيروت، دار العودة، ١٩٧٨ .
- السلال، عبدالله وآخرون : **ثورة اليمن الدستورية**، صنعاء، دار الكلمة، ١٩٨٥ .
- الشامي، محمد أحمد : **رياح التغيير في اليمن**، جدة، دار عالم الطباعة، ١٩٨٤ .
- الشكعة، مصطفى : **ثلاث وثائق عربية عن ثورة ١٩٤٨**، بيروت، دار العودة، ١٩٨٥ .
- الشماحي، عبدالله : **اليمن الانسان والحضارة**، القاهرة، الدار الحديثة للطباعة، ١٩٧٢ .
- الصائدي، أحمد قائد : **حركة المعارضة اليمنية**، بيروت، دار الآداب، ١٩٨٣ .
- المحافظة، علي : **الاتجاهات الفكرية عن العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤**، بيروت الدار الأهلية للنشر، ١٩٨٣ .
- المقالح، عبدالعزيز : **الزبيري ضمير الوطنية**، بيروت، دار العودة، ١٩٨٣ .
- نفسه : **قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة**، بيروت، دار العودة، ١٩٨٢ .
- نفسه : **من الأنين إلى الثورة**، بيروت، دار العودة، ١٩٨٨ .
- اليمن، مركز الدراسات والبحوث : **ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات**، بيروت، دار العودة، ١٩٨٢ .
- بحيري، مروان وآخرون : **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ - ١٩٣٩**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ .
- بركات، حليم : **المجتمع العربي المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤ .
- حوراني، البرت: **الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩**، بيروت، دار النهضة ١٩٧٧ .
- عبده، علي محمد : **مسار الحركة الوطنية اليمنية**، صنعاء، وزراء الاعلام والثقافة، ١٩٧٩ .
- عفيف، أحمد جابر : **الحركة الوطنية في اليمن**، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢ .
- غالب، محمد أنعم : **عوائق التنمية في اليمن**، فيسبادن، أوتوها راسوفيتس، ١٩٧٨ .
- فخري، أحمد : **اليمن ماضيها وحاضرها**، بيروت، منشورات المدينة، ١٩٨٨ .
- مانهايم، كارل : **الأيديولوجية والطوباوية**، نيويورك، بدون تاريخ .
- نعمان، أحمد محمد وآخرون : **من وراء الأسوار**، بيروت : دار الكاتب العربي، بدون تاريخ .
- ناجي، سلطان : **التاريخ العسكري لليمن**، ١٨٣٩ - ١٩٦٧، بدون تاريخ .

- نفسه : دور صحيفة فتاة الجزيرة في الدعاية والتحريض لثورة ١٩٤٨ في صنعاء، دراسة مخطوطة، بدون تاريخ .

المصادر باللغة الانجليزية

- Bridham, B.R, ed., Contemporary Yemen Political And Historical Background, London, Croom Helm, 1984.
- Ingrams, Harold, The Yemen Imams, Rulers & Revolutions, London, John Murray, 1963 .
- O'Ballance, Edgar, The War In The Yemen, Hamden, Connecticut, Archon Books, 1971.
- Peterson, J.C, Yemen The Search for a Modern State, Baltimore : The Johns Hopkins University press, 1982.
- Stookey, W. Robert, Yemen The Politics of Yemen Arab Republic, Boulder, Colo : Westview Press, 1978.
- Wenner, W. Manfred, Modern Yemen, 1918 - 1966, Baltimore : The Johns Hopkins University Press, 1967 .

المقـالات بالعـربيـة

- الأكوع، محمد علي : «رؤية جديدة في ثورة ١٩٤٨»، اليمن الجديد (صنعاء) العدد (٢)، (فبراير ١٩٨٨)، ص ص ٥٤ ـ ٨٢ .
- زيد، علي محمد : «قراءة في أوراق حركة المعارضة»، اليمن الجديد (صنعاء) ، العدد (٢)، فبراير ١٩٨٨، ص ص ١٥٨ ـ ١٨٠ .
- طاهر علوي عبدالله : الهيئات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية والسياسية، مجلة الاكليل (صنعاء) العدد الأول، السنة السادسة، (١٩٨٨) ص ١٥٨ ـ ١٨٠ .
- عبده، علي محمد : «المغتربون والثورة»، صحيفة الوطن (صنعاء)، العدد (٨) (سبتمبر ١٩٨٩)، ص ص ٣٤ ـ ٣٧ .
- سحويل، ربحي طاهر : «الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ في الجمهورية العربية اليمنية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٢٣)، السنة السادسة، (يوليو ١٩٨٠)، ص ص ١١٩ ـ ١٥١ .

المقـالات بالانجليـزيـة

- Al-Abdin, A.Z; «The Free Yemeni Movement (1940 - 48) and Its Ideas on Reform», Middle Eastern Studies, Vol. no (15), 1979, pp. 36 - 57.
- Khadduri, Majid; «Coup and Counter - Coup in the Yemen, 1948», International Affairs, XXV 111, no. (1), (January, 1952), pp. 59-68.

إجابات كتابية

- إجابة القاضي عبدالرحمن بن يحيى الارياني، في رسائل حررت في دمشق، في ٢٩ أكتوبر ١٩٨٥ . ويعتبر القاضي الارياني من أبرز الشخصيات الوطنية في اليمن، التي ساهمت في حركة الأحرار اليمنيين قبل وبعد قيام حركة ١٩٤٨ الدستورية، وثورة ١٩٦٢ الجمهورية، التي أصبح رئيسها الثاني (١٩٦٧ - ١٩٧٣) .
- إجابة الاستاذ أحمد حسين المروني، في رسائل حررت في صنعاء في ٢٣ أغسطس ١٩٨٥ . والاستاذ المروني من الشخصيات السياسية النشطة، التي شاركت في الحركة الدستورية حيث تعرض للسجن لعدة سنوات. شغل منصب وزير الاعلام بعد قيام ثورة ١٩٦٢ .